



Distr.
GENERAL

E/CN.4/1986/34/Add.2
23 January 1986
ARABIC
Original : ENGLISH



الأمم المتحدة لمجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان

الدورة الثانية والأربعون
٣ شباط/ فبراير - ١٤ آذار/ مارس ١٩٨٦
البند ٢٢ من جدول الأعمال الموقت

الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار اللجنة ٢٦/١٩٨٥

إضافة

(تشتمل هذه الوثيقة على معلومات بشأن تقديم المساعدة التقنية الى حكومة
غينيا الاستوائية وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٩/١٩٨٥)

- ١ - اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الأولى المعقودة في عام ١٩٨٤ ، متصرفاً بناءً على التوصية الواردة في القرار ٣٦/١٩٨٤ الموعر في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٨٤ الذي اعتمده لجنة حقوق الانسان والذي يرجى الأمين العام ، في فقرته ٢ ، أن يعين خبيراً للقيام بزيارة غينيا الاستوائية ليدرس ، بالتعاون مع حكومة ذلك البلد ، الطريقة المثلى لتطبيق خطة العمل المقترحة من الأمم المتحدة .
- ٢ - وبناءً على ذلك ، عين الأمين العام بصفة خبير ، البرفيسور فرناندو فوليو خيمينيز ، واضع خطة العمل الذي كان قد قام بنجاح بالمهام السابقة في غينيا الاستوائية وزار هذا البلد مرة أخرى في الفترة من ١٣ الى ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ .
- ٣ - وكان معروفاً على لجنة حقوق الانسان ، في دورتها الحادية والأربعين ، تقرير الخبير عن آخر مهمة قام بها في غينيا الاستوائية^(١) والذي يتضمن في فقراته من ٧٦ الى ٩١ توصيات الخبير بشأن الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها بهدف تنفيذ خطة العمل المشار إليها أعلاه كاملة .

(١) E/CN.4/1985/9 و Add.1

٤ - وبعد أن استمعت اللجنة الى البرفيسور فوليو ودرست تقريره ، أوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد قرار يرجى فيه الأمين العام أن يعين خبيراً " لاجراء محادثات مع حكومة غينيا الاستوائية بغية تنفيذ توصيات الخبير بشأن تقديم المساعدة الى ذلك البلد ، لكي يمكن تنفيذ خطة العمل تنفيذا تاما حرصا على المراعاة الكاملة والفعالة لحقوق الانسان والحريات الأساسية " .

٥ - وأيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي توصية اللجنة هذه في قراره ٣٩/١٩٨٥ المؤرخ في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٨٥ . وطلب الأمين العام مرة أخرى خدمات البرفيسور فوليو الذي تفضل بقبول العمل كخبير بموجب هذه الولاية الجديدة .

٦ - ومن بين التوصيات الواردة في تقرير الخبير المقدم الى اللجنة في دورتها الحادية والأربعين ، تم ايلاء أهمية خاصة لضرورة اقامة وسيلة دائمة وفعالة للاتصال والتنسيق بين حكومة غينيا الاستوائية من ناحية ، ومركز حقوق الانسان من ناحية أخرى . وأشارت الفقرتان ٩١ و ٩٢ من التقرير الى أنه يمكن تحقيق ذلك واقامة هذه الوسيلة في اجتماع لممثلي الحكومة والمركز يمكن عقده سواء في جنيف أو في نيويورك بهدف تشكيل فريق من متخصصي الأمم المتحدة أو من خبراء التعاون للعمل في برامج غينيا الاستوائية .

٧ - وبعد أن أعربت حكومة غينيا الاستوائية عن كامل موافقتها على الشكل المقترح للتعاون ، عقدت سلسلة من الاجتماعات في نيويورك خلال الفترة من ٢١ الى ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥ بين الخبير ، ونيابة عن غينيا الاستوائية ، رئيس الجمهورية ، الكولونيل تيودورو أوبيانغ نغيما باسوغو ، ووزير الخارجية والتعاون ، السيد مارسيلينو موفويما أونغيما وكبار الموظفين الرسميين في وزارته .

٨ - وبالإضافة الى ذلك ، تهيأت الفرصة للخبير للاجتماع بممثلي عدد من البلدان التي تقوم بالفعل ، في اطار ثنائي أو متعدد الأطراف ، بتقديم بعض أشكال المساعدة الى غينيا الاستوائية . كما أجرى مباحثات بشأن الموضوع نفسه مع ممثلي برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٩ - وأثناء المناقشة التي أجراها مع ممثلي غينيا الاستوائية ، بحث البرفيسور فوليو الطلب الذي كانت حكومة ذلك البلد قد قدمته الى الأمين العام في نيسان/ أبريل ١٩٨٥ راجية ارسال خبيرين قانونيين الى مالابو لغرض المساعدة في صياغة نصوص قانونية أساسية محددة . وأكد البرفيسور فوليو انه يمكن فعلا تقديم هذه المساعدة في اطار خطة العمل وبرنامج الخدمات الاستشارية وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٩/١٩٨٥ ، واقترح اسمي خبيرين محتملين لهذه المهمة هما البرفيسور فرناندو كروز والبرفيسور أوسكار فرنانديز . وكلاهما مشهور بأنه أخصائي من كوستاريكا له مكانة جامعية عالية وسيقدم مساعدة ذات قيمة ، أولهما في صياغة قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية وثانيهما في صياغة القانون المدني والقانون التجاري وقانون الاجراءات المدنية .

١٠ - وقبل كل من هذين الخبيرين القانونيين هذه المهمة وسافرا في أواخر كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ الى غينيا الاستوائية حيث كان من المقرر أن يبقيا حتى منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وسيتاح للجنة حقوق الانسان تقرير عن مهمتهما في الوقت المناسب .

١١ - وتشمل بنودا أخرى جرت مناقشتها أثناء المحادثات في نيويورك ما يلي :

- امكان ارسال أخصائيين آخرين الى غينيا الاستوائية في عام ١٩٨٦ أو ١٩٨٧ في اطار برنامج الخدمات الاستشارية ، بغية مساعدة حكومة ذلك البلد في صياغة

أحكام تنفيذية أخرى في الدستور في أمور تتعلق بالحماية الفعالة لحقوق
الإنسان الأساسية ؛

- تدريب موظفين موهلين للهيئة القضائية (وبوجه عام من أجل تقديم المساعدة
القانونية للمواطنين) ؛

- النهوض بالمرأة وتدريب موظفين موهلين في مختلف فروع الإدارة الحكومية •

١٢ - وأثناء المحادثات التي جرت في نيويورك ، أكد الخبير بصورة خاصة أهمية ضرورة تنسيق
المساعدة التي يعتزم مركز حقوق الإنسان تقديمها في إطار برنامج الخدمات الاستشارية مع جميع
أشكال المساعدة الأخرى المقدمة الى غينيا الاستوائية ، المتعددة الأطراف منها والثنائية • فهو يرى
أن بهذه الطريقة وحدها ، يمكن تأمين عملية للحماية الصحيحة لكل حقوق الإنسان (الاقتصاديّة
والاجتماعية والثقافية ، وكذلك المدنية والسياسية) •

١٣ - ولم يشارك في وجهة النظر هذه حكومة غينيا الاستوائية وحدها ولكن أيضا ممثلو برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي ، وفي إطار المساعدة الثنائية ، بلدان مانحة معينة • وقدّم في هذا الإطار اقتراح
بأن يقوم البرفيسور فوليو بحضور اجتماع المائدة المستديرة وموتمر المانحين المقرر عقدهما في مالابو
في شهري شباط/ فبراير وتموز/ يوليه ١٩٨٦ على التوالي واللذين أشار اليهما رئيس غينيا الاستوائية
في الكلمة التي وجهها الى الجمعية العامة (٢) •
